(نقاش 2)

أهمية التنسيق بين المنظمات غير الحكومية

فاتح عزّام(*)

في الحقيقة بعد هذا العرض القيّم والشامل الذي قدّمه الأستاذ عبد الباسط بن حسن حول كيفية متابعة نتائج مؤتمر دوربان ضد العنصرية، أودّ تقديم الملاحظات التالية :

إنّ أحد أهم الدروس التي تعلّمناها هو أهميّة التنسيق والتحضير المسبق بين المنظمات غير الحكومية العربية في مثل هذه المؤتمرات الدولية، وسأُعطي مثالا حول هذا الموضوع لنأخذ جميعا فكرة واضحة وملموسة حول التعاضد الدولي على مستوى عمل المنظمات غير الحكومية قبل وأثناء مؤتمر دوربان.

لقد دعت بعض المنظمات الفلسطينية شبكة التنسيق للمنظمات غير الحكومية في جنوب إفريقيا لزيارة فلسطين، وذلك قبل أشهر من انعقاد مؤتمر دوربان والمؤتمرات الإقليمية العربية التحضيرية. وبعد هذه الزيارة عادوا إلى بلادهم وهم في تمام الدهشة والذهول ممّا عايشوه في الأراضي المحتلّة، ولم يصدّقوا ما رأوه بأعينهم حتّى قولهم «إنّ ما رأيناه في فلسطين هو أسوأ بكثير من أيّام نظام الأبارتيد في جنوب إفريقيا». ولهذا علينا أن لا نستغرب من الدعم الذي لقيته المنظمات غير الحكومية العربية من هذه الشبكة للمنظمات الإفريقية أثناء مؤتمر دوربان.

---

* خبير في مجال حقوق الإنسان، فلسطين.

حقوق الإنسان مسألة مبدئيّة

خميّس قسيلة(*)

في حقيقة الأمر أريد تقديم بعض الملاحظات المنهجيّة المتعلّقة بكيفية تعاطي المنظمات العربية ومكوّنات المجتمع المدني العربي مع مثل هذه المؤتمرات الدولية، وذلك طيلة فترة التسعينات.

تُعتبر تجربة مناضلي حقوق الإنسان في الوطن العربي في التعاطي والتموقع الدولي، تجربة جديدة. وقد شاركت المنظمات غير الحكومية العربية في عديد المؤتمرات الدولية مثل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (فيينا 1993) والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة (بيكين 1995)...إلخ، إلاّ أنّه رغم هذا الحضور على المستوى الدولي مع مختلف الثقافات والحضارات والخبرات في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان نرجع، بعد كلّ تجربة بهذه الضخامة والثراء والتنوّع، لنتساءل ونتباحث من جديد في المفاهيم والتدقيقات والاستراتيجيات.

أعتقد أنّ مؤتمر دوربان ضد العنصرية، قد أثار تساؤلات كبرى يتحتّم على منظمات وحركات حقوق الإنسان في الوطن العربي، الإجابة عنها والبحث عن حلول لها من خلال الرجوع إلى المفاهيم والمرجعيات الأساسية. فهناك عمل مطروح على منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان وعلى المعاهد والمراكز والمؤسسات المعنيّة بالتربية على حقوق الإنسان كالمعهد العربي.

فبخصوص المنظمات العربية للدفاع عن حقوق الإنسان يتحتّم عليها، حتّى تكسب مصداقيتها، معالجة جميع القضايا التي أثارها مؤتمر دوربان وما أفرزته من مصادمات وانشقاقات في المواقف. ولذلك فإنّ مصداقية هذه المنظمات تتمثّل في متابعة قضايا العنصرية وخاصّة الممارسات الإسرائيلية العنصرية تجاه الشعب الفلسطيني الأعزل.

---

* عضو مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان.

وفي هذا الاتّجاه، أعتقد أنّه إذا تخلّفنا عن مناهضة ومحاربة الممارسات العنصرية في المنطقة العربية، وعدم إدانة المواقف التمييزية تجاه المرأة، فإنّنا بذلك نفقد مصداقيتنا.

لقد طرحنا بعد مؤتمر بيكين حول المرأة سنة 1995مسألة المتابعة، لكنّني أتساءل اليوم هل تحفّزت المنظمات العربية للدفاع عن حقوق الإنسان لمناصرة المرأة والدفاع عنها والعمل من أجل المساواة بينها وبين الرجل العربي؟ فالمتابعة إذن ليست خطابا، وإنّما هي التزام وممارسة.

لهذا، أعتقد أنّ مصداقيتنا، وخاصّة بعد مؤتمر دوربان، تتمثّل في اهتمامنا بجميع القضايا التي تمسّ العنصرية والتمييز العنصري واللاتسامح. كما يجب أن نتعامل، بنفس الميزان والمكيال، مع مختلف القضايا الأخرى التي تمّ طرحها في مؤتمر دوربان.

أمّا بخصوص مراكز ومعاهد حقوق الإنسان مثل المعهد العربي، فالحقيقة أنّ هناك مجهودات ملحوظة، لكن يتعيّن على هذه المؤسسات العاملة في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، ضبط استراتيجيات تمكّنها من توفير المعلومة والمادّة اللاّزمة لمنظمات الدّفاع عن حقوق الإنسان في مستوى الإعلام والنشر والتدريب، بما يؤهّلها للقيام بمهمّاتها الدفاعية. فهذا التكامل مطلوب بين الجزء الدفاعي والجزء التربوي وخاصّة في مثل هذه الظرفيّة الدقيقة التي اهتزّت فيها القناعات منذ التسعينات.

إنّنا نكتشف مصداقية حقوق الإنسان، بشكل فعلي، عندما نضعها على محكّ المطالب الخصوصية وليست العامّة والجماعية التي نتّفق عليها. فإذا وضعناها مثلا على مطلب أقليّة من الأقلّيات في الوطن العربي أو على مطلب خاص بالمرأة العربية، عندها فقط نكتشف قناعتنا بمسألة حقوق الإنسان. كما أنّ مصداقية مناضل حقوق الإنسان وإيمانه بقيم ومبادىء حقوق الإنسان، لا تظهر فعليّا إلاّ باحترامه ودفاعه عن الآخر والمختلف معه.

في هذه المواعيد الكبرى مثل مؤتمر دوربان، أعتقد أنّه عند حدوث أيّة صدامات أو شروخ سواء في مستوى شبكة المنظمات الدولية غير الحكومية أو

في مستوى الدول والحكومات والأجهزة الأممية، لا بدّ من العودة إلى المرجعيات الكونيّة والتصلّب في التمسّك بها.

إنّ حقوق الإنسان ليست موازين قوى أو مسألة سياسية أو تعبيرا عن مواقف ظرفية وإنّما هي مسألة مبدئية.

في طبيعة الأنظمة العربية

نقولا زيدان(*)

أودّ في البداية، أن أشير إلى تجاهل معظم المتدخّلين لحقيقة الممارسات التي تمارسها الأنظمة العربية تجاه شعوبها، عدا بعض المداخلات التي اتّسمت بالجرأة والصدق والشفافية في تطرّقها لهذا الموضوع، لكنّني سأضيف بعض الملاحظات بهدف تعميق الحوار في هذا اللقاء الهام.

أعتقد، أنّه لو شاركت الأنظمة العربية في أعمال مؤتمر دوربان ممثّلة بمنظمات حكومية ورسمية، لجاءت النتائج مخذلة. فمن الإيجابيات الأساسية في كل مايتعلّق بمؤتمر دوربان بالنسبة للعرب جميعا، هي المشاركة المميّزة والفعّالة للمنظمات غير الحكومية.

وهذا بدوره يفسّر أنّ لشعوبنا العربية طاقات وإمكانات هائلة تعبّر عنها منظمات المجتمع المدني العربي التي تأخذ على عاتقها مهمّة الدفاع عن حقوق الإنسان، في ظرف تتعرّض فيه شعوبنا العربية من قبل حكوماتها لأبشع الانتهاكات والقمع والتعسّف، إضافة إلى تصدّي هذه المنظّمات للسياسات العنصرية التي تمارسها حكومة العدوّ الصهيوني تجاه الشعب الفلسطيني خاصّة والشعوب العربية عامّة.

---

* مشارك، لبنان.

إنّ غياب الديمقراطية وممارسة تحييد الحياة السياسية ومصادرة الحياة الفكرية والثقافية وإلغاء الأحزاب السياسية على امتداد الوطن العربي، قد شكّل على الدوام إحدى الذرائع الأكثر تأثيرا وإقناعا على الصعيد العالمي، وخاصّة في دول الشمال، بإعطاء إسرائيل طابعا حضاريّا وديمقراطيّا واعتبارها نظاما سياسيّا متقدّما على الأنظمة العربية الاستبداديّة والقمعية.

كما أنّ ممارسة الديمقراطية، كخيار استراتيجي للأنظمة العربية، هي الأرضية الأساسية لاحترام حقوق الإنسان، والحصن المتين الذي يمكّننا من التصدّي للسياسات العنصرية الإسرائيلية، وسنظلّ على الدوام، بدون هذه الممارسة الديمقراطية، متهمين بالانفصام السياسي لأنّنا من جهة نعمل على تعبئة الرأي العام الدولي ضد الصهيونية من أجل تكريسها كشكل من أشكال العنصرية، ومن جهة أخرى تستمرّ أنظمتنا العربية في سياسة القمع والظلم والاضطهاد التي تمارسها ضد الشعوب العربية المغلوبة على أمرها.

ومن هنا فإنّني أتساءل : كيف نستطيع أن نتصدّى لعدوّ عنصري وفاشي يبطش بالشعب الفلسطيني ويسلبه أرضه وحقوقه، وفي نفس الوقت نرى أنظمتنا العربية تمارس نفس السياسة والممارسات؟ فكيف يمكننا إذن أن نهزم العدوّ الخارجي قبل أن نهزم العدوّ الداخلي؟ وكيف نتجرّأ على الحديث حول التشبّث بحقوق الإنسان وتعزيزها وتدعيمها، ونندّد بالسياسات العنصرية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، في حين أنّ السجون العربية تعجّ بالمساجين السياسيين الذين يرضخون فيها دون محاكمة ويعانون من أبشع أنواع التعذيب ؟ وماذا عن الأقليات التي تعيش بيننا كالأكراد والأقباط والأقليات البربرية في الجزائر؟ وماذا عن ممارسات النظام السوداني حيال سكان الجنوب؟ ولهذا علينا أن نسأل أنفسنا بكلّ شفافية وصدق، هل ما تمارسه أنظمتنا العربية يخدم سياسات إسرائيل العنصرية؟ أخاف أن أقول : نعم.

دور اليونسكو

كاريلو مونتسينوس(*)

أريد تقديم بعض الملاحظات العامّة حول متابعة نتائج مؤتمر دوربان. ففي إطار اليونسكو، فإنّ الرأي يتمثّل في إيجاد نوع من التنسيق والتبادل للمعلومات والآراء ما بين الأقاليم والجهات حتّى تكون هذه المتابعة شاملة وإجماليّة.

على مستوى المبدأ العام، فإنّ قضية العنصرية هي قضية مشتركة، لكن يتحتّم علينا، في إطار هذا التنسيق بين الأقاليم والجهات، أن نأخذ بعين الاعتبار بعض الخصوصيات المتعلّقة بمسألة العنصرية التي لا تظهر بشكل واحد ومماثل، وإنّما بأشكال متنوّعة وبالتالي تتولّد عنها مواقف وآراء مختلفة. ولذلك لابدّ من تنسيق وتبادل للآراء حتّى نتمكّن من الخروج بمواقف موحّدة وثابتة. وفي هذا الإطار، نجد في مقدّمة هذه القضايا الهامّة، القضية الفلسطينية إضافة إلى عديد القضايا الأخرى المتعلّقة بالأقليات. ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، نجد أنّ سكان غواتيمالا الأصليين، والذين يُعتبرون أقليّة، يمثّلون 70٪ من مجموع السكّان ومع ذلك فإنّهم لا يحكمون البلاد إضافة إلى أقليات أخرى مثل البربر المتواجدين في بعض البلدان العربية.

أمّا فيما يتعلّق بالآليات والأهداف في هذا المجال، ومن منظور اليونسكو ، فإنّني أريد تقديم الملاحظات التالية :

1- هناك اهتمام واضح بالتربية بصفة عامّة والتربية على حقوق الإنسان بصفة خاصّة في مسألة التفاهم الدولي. ولكن ما يلفت الانتباه في هذا العصر هو أنّ الشعوب ما زالت لا تعرف بعضها.

---

* ممثّل اليونسكو في مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، مندوب اليونسكو للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى والجمهورية التونسية.

2- تركيز جهودنا على التفاهم بين الشعوب، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ هناك مجهودا آخر أساسيّا يتمثّل في ضرورة محاربة مختلف مظاهر الفقر والجهل والأميّة التي تشكّل أرضية خصبة للعنصرية والعنف ورفض الآخر.

3- من البرامج العاجلة في نظر اليونسكو، مراجعة الكتب المدرسية وخاصّة كتب التاريخ باعتبارها تحمل في طيّاتها عديد المواقف العنصرية وخصوصا تلك النظرة الدونيّة تجاه المرأة، ولذلك فإنّ مراجعتها هي عمليّة ضرورية وأساسيّة لتغيير هذه المخلّفات البالية والقديمة.

4 - تجري العادة عندما نتحدّث عن حقوق الإنسان، أنّ هذا الإنسان هو الفرد. وهنا أريد أن أبرز، واليونسكو واعية بذلك، مسألة حقوق الشعوب التي تضمّنها الإعلان الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب رغم أنّ إضافة مصطلح «شعوب» على هذا الإعلان لم تكن محل رضا من بعض الأطراف. ولكن، مع تطوّر الأحداث، تبيّن أنّ هذه الإضافة صائبة وأنّ للشعوب حقوقا تتعلّق بالحق في تقرير المصير والسيادة والتنمية وغيرها. فالحقوق إذن منظومة متكاملة، فهي حقوق سياسية ومدنية وحقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية.

5 - النقطة الأخيرة التي أودّ إثارتها حول متابعة نتائج مؤتمر دوربان هي مسألة التركيز على أهميّة التربية على الديمقراطية باعتبار أنّ هذا الشكل من التربية أساسي. وقد جرت العادة أن نتحدّث كثيرا عن مبادىء الديمقراطية، ولكن بالمقابل من النادر أن نتحدّث عن أشكالها. ومن هنا لا بد من إثراء حواراتنا ونقاشاتنا حول مسألة الديمقراطية وذلك من خلال تحليل أشكالها، والتركيز على الحقوق الأساسية الأخرى ،التي تمثّل قاسما مشتركا، مثل حرية الرأي والتعبير وغيرها.

التمييز دفاعا عن المصالح

أسمى خضر(*)

في الحقيقة، لن أضيف كثيرا على كل ما تقدّم، ولكن أريد القول إنّ الممارسات العنصرية ما هي إلاّ قناع يخفي الرغبة في الدفاع عن مصالح غير مشروعة لأيّة جماعة، فحتّى عندما ننظر إلى اليهود، نجد أنّ هناك يهوديّا غربيّا ويهوديّا شرقيّا أي يهودي يتمتّع بكلّ حقوقه وآخر لا يتمتّع بها. أمّا بخصوص التمييز بين الأبيض والأسود، فهناك أسود يمارس عليه وأسود آخر، مرضي عنه، لا يمارس ضدّه هذا التمييز وكذلك الحال بالنسبة للمرأة وغيرها. وبالتالي، أعتقد أنّ التمييز هو قناع من الممارسات والسلوكيات لإخفاء النزعة الدفاعيّة عن مصالح غير مشروعة.

وما يسعفنا في مواجهة هذه الممارسات هو، بشكل رئيسي، العودة إلى البوصلة المتمثّلة في حقوق الإنسان الطبيعيّة، والقيم المتّفق عليها عالميّا كالعدالة والحرية والمساواة، والتّي غالبا ما نفقدها تحت الضغوط السياسية، فنجد أنفسنا نمارس ما نشكو منه من ازدواجية في المعايير وانتقائية في المبادىء والأسس، وبالتّالي نقع في الخلط. ومن هنا، أعتقد أنّه لا بد من تأكيد أهميّة هذه البوصلة مع تأكيد اتّفاقنا واتّفاق البشرية جمعاء على أنّ حقوق الإنسان غير قابلة للانتقاص منها تحت أيّة ذريعة أو مسبّبات.

وفيما يتعلّق بأجندة مؤتمر دوربان والقول بأنّه يجب التركيز على قضيّة واحدة وترك باقي القضايا، فأعتقد أنّنا لا نستطيع على الساحة الدولية، الطلب من العالم تأييد قضايانا العربية فقط، ونطلب منهم شطب باقي القضايا من الأجندة بحجّة أنّ قضيّتنا هي الأهم. كذلك مسألة التمييز ضد المرأة، فلا يمكننا أن نقبل منع التمييز ضد أي إنسان لكونه أسود أو مسلما، ونقبله ضد إنسان

---

* عضو الهيئة العلمية للمعهد العربي لحقوق الإنسان.

آخر لأنّه امرأة. وبالتّالي، فإنّ مصداقيتنا هي رهينة قدرتنا على الانحياز التّام في كلّ الظروف والأحوال لمسطرة واحدة، والحكم على كلّ المواقف بنفس الطريقة. أمّا إذا اخترنا الانحياز غير المنهج، والذي تفرضه متطلّبات ظرفية، فيجب علينا أن نتوقّع، بأنّ هناك قوى أخرى لها مصالح نقيضة لمصالحنا، ستتّبع نفس الأسلوب.

أمّا بخصوص المتابعة، فأتصوّر أنّه من أولويات عملنا في هذا المجال هو إتاحة المعرفة والمعلومة، باعتبار أنّ الذي يخلق الرأي العام ويجعل المواطنين في كلّ بلد يتبنّون مواقف وقضايا هو وصول تلك المعلومات وتشبّعهم بها. فالمنظّمات الكبيرة والصغيرة مثل التجمّعات في القرى والبوادي والمدن هي برأيي التي تصنع التغيير على المستوى القاعدي. ومن هنا، يتحتّم علينا إتاحة كلّ المعلومات المتّصلة بمختلف الأنشطة لجميع تلك المنظمات.

كما يجب إشراك مؤسسات المجتمع المدني العربي في مواجهة ما يسمّى بالعولمة، حيث توجد الآن جبهة إنسانيّة عالميّة تتصدّى للتسلّط الحكومي العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكيّة، وهي بحاجة إلى مزيد من التشبيك الفعلي بناء على المصلحة المشتركة لهذه القاعدة العريضة من شعوب العالم ومنظمّاته الأهليّة التي تشكّل اليوم، الضمير العالمي وأمل المستقبل. وإذا تُركت هذه المبادرة بيد الحكومات القائمة حاليّا، فإنّها ستنقلب على جميع المنظمات غير الحكومية بما في ذلك المنظمات الغربية في ظل هذا التوجّه الأمريكي لإعلاء أمن الحاكمين على أمن الشعوب والأمن الإنساني عامّة.

أعتقد، أنّنا نواجه تحدّيا كبيرا لا يمكننا التصدّي له عن طريق النخب وحدها، وإنّما عن طريق الشعوب في مستوى القاعدة.